JOURNAL OF ISLAMIC AND RELIGIOUS STUDIES

OPEN ACCESS
ISSN (Online): 2519-7118
ISSN (Print): 2518-5330
www.jirs.uoh.edu.pk

JIRS, Vol.:1, Issue: 1, Jan – June 2016,
DOI: 10.36476/JIRS.1:1.06.2016.09, PP: 103-114

الإمام ابن خزيمة و منهجه في صحيحه

Sajjad Mehmood
Lecturer, Department of Islamic Studies University of Hazara , Mansehra
Muhammad Riaz Khan Al Azhari
Assistant Professors, Department of Islamic Studies University of Hazara ,Mansehra

Version of Record Online/Print:
30-06-2016

Accepted:
15-06-2016

Received:
31-01-2016

Abstract

Qur'an and Prophetic traditions (Hadith) are the fundamental sources of Islam. Muslims believe that Qur'an is the word of God (Allah). Hadith (Prophet's Sayings, actions and silent approval and disapproval for something) likewise is based on divine revelation. Qur'an affirms also this view: (God says) Your Companion (Muhammad) has neither gone astray nor has erred. Nor does He speak of (his own) desire. It is only a Revelation revealed. Al-Qur'an (53:2-4). Allah Almighty Himself took the responsibility to guard His word (the Qur'an): (He says :) verily, we, it is we who have sent down the Dhikr (i.e. the Qur'an) and surely, we will got it (from corruption). (Al-Qur'an:15:9) on the contrary the responsibility to guard the prophetic traditions (Hadith) was put on the shoulders on the Muslim Ummah. The scholars of Islam (Ulamas) try their utmost to collect and save the Prophetic traditions and guard it from any alteration .To achieve this purpose, they introduced different hadith sciences to distinguished between the true and the fabricated hadith.The authentic Sunnah is contained within the vast body of Hadith literature.

Different scholars have compiled the books which contain a large numbers of authentic Ahadith (Ahadith Sahiha), one of them is Imam Ibn e Khuzaima.In this article we will discuss the Imam Ibn e Khuzaima approach towards "Ahadith al Sahiha" in his book "Sahih Ibn e Khuzaima".

Keywords: *Sahih Ibn e Khuzaima,Hadith.*

CC BY

ترجمة الإمام ابن خزيمة–رحمه الله تعالى–

اسمه ونسبه:

شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري [1].

ولادته:

ولد رحمه الله تعالى في سنة ثلاث وعشرين ومائتين (٢٢٣هـ) ببلدة نيسابور، واعتنى منذ صغره بالحديث والفقه حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان (2).

شيوخه:

سمع من إسحاق بن راهويه، ومحمد بن حميد ولم يحدث عنهما لصغره ونقص إتقانه إذ ذاك، وسمع من محمود بن غيلان وعتبة بن عبد الله اليحمدي المروزي ومحمد بن أبان المستملي وإسحاق بن موسى الخطمي وعلي بن حجر وأحمد بن منيع وأبي قدامة السرخسي وبشر بن معاذ وأبا كريب وعبد الجبار بن العلاء وطبقتهم (3).

تلامذتة:

حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أحد شيوخه وأحمد بن المبارك المستملي وإبراهيم بن أبي طالب وأبو علي النيسابوري وإسحاق بن سعيد النسوي وأبو عمرو بن حمدان وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه وأبو بكر أحمد بن مهران المقري ومحمد بن أحمد بن بصير وحفيده محمد بن الفضل بن محمد وخلق (4) .

ثناء العلماء عليه:

قال الخليلي: ابوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري اتفق في وقته اهل الشرق انه إمام الائمة (5).

قال الخطيب البغدادي: حدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الحافظ قال سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول لا أعرف انه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان فمن كان عنده فليأت به حتى اؤلف بينهما(6).

قال ابن حبان في مقدمة الضعفاء: "لم أر على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن ويحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في خبر ثقة حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط". – والله تعالى أعلم – (7).

وقال الدارقطني – رحمه الله –: "كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير"، وكان رحمه الله – متجرداً للحق حتى وإن كان ينسب للمذهب الشافعي، ولكن لم يكن بالمتمذهب فيما يبدو للأذهان، أو فيما صار عليه المتأخرون الذين يتعصبون للمذهب، بل كان – رحمه الله تعالى – يقول: "ليس لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قول إذا صح الخبر"؛ فهذا دليل على تجرده – رحمه الله – للحق وعلى تعظيمه للسنة (8).

الانتقاد على ابن خزيمة:

انتقد على ابن خزيمة رحمه الله بان فيه تشيع:

ذكر الحافظ العراقي: وممن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن إسحاق بن خزيمة(9).

وقال الحافظ ابن كثير:" والعجب أنه قد ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلى تقديم عليّ على عثمان ويحكى عن سفيان الثوري لكن يقال: إنه رجع عنه ونقل مثله عن وكيع بن الجراح ونصره ابن خزيمة والخطابي وهو ضعيف مردود"(10).

وذكر أبو منصور البغدادي عن محمد بن إسحاق بن خزيمة والحسين بن الفضل البجلي أنهما يقولان بتفضيل عليّ رضي الله عنه على عثمان"(11) .

قال الذهبي: قلت ليس تفضيل عليّ برفض ولا هو ببدعة بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين فكل من عثمان وعليّ ذو فضل وسابقة وجهاد وهما متقاربان في العلم والجلالة ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام عليّ وإليه نذهب(12).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان وهو مذهب جماهير أهل الحديث وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار، وأمّا ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر، أو تقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة لا تقديماً عاماً وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي(13).

مؤلفاته:

أن الإمام رحمه الله صنف كثيرا، كما يقول عنها تلميذه أبوعبدالله الحاكم : مصنفاته تزيد على المائة وأربعين كتابا سوى المسائل، والمسائل المصنفة مائة جزء، وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء".

فوجدت من هذه المؤلفات ثلاثة كتب فقط في عصرنا الحاضر، وهي (14):

1 . التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق الدكتور عبدالعزيز إبراهيم الشهوان. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الرشد: الرياض.

كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. بتحقيق الدكتور محمد خليل هراس ط/ الثانية (١٣٩٣)هـ دار الفكر / بيروت.

2 . شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة عن رسول الله.

3 .كتاب الصحيح، المعروف بـ "صحيح ابن خزيمة". تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي . نشر شركة الطباعة السعودية المحدودة، الرياض، ط2، (١٤٠١)هـ.

وفاته:

توفي ابن حزيمة رحمه الله تعالى في ليلة السبت الثاني من ذي القعدة في سنة إحدى عشرة وثلاث مائة، (٣١١هـ) (15).

منهجه في كتابه.

اسم الكتاب: الكتاب فله عدة أسماء وهي:

1 . "صحيح ابن خزيمة".

والحقيقة أن هذا الاسم ليس اسمه الحقيقي ولم يسم به المؤلف بل استعمله المتأخرين من الأئمة واشتهر

بين العلماء والطلاب العلم لأجل الإختصار كما اشتهر اسم جامع البخاري ومسلم بـ صحيح البخاري و صحيح مسلم .(16)

2. " مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا الإسم أيضا جزء من الإسم الكامل.

3. " مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل عدل من عدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقل". هذا هو الإسم الكامل للكتاب كما سماه المؤلف بنفسه.

هل الكتاب ألفه الإمام مستقلاً أم اختصره من كتاب آخر؟

أقول أن الكتاب هو ليس كتابا مستقلاً بل اختصره الإمام من المسند الكبير وعليه دليلان:

1. يظهر من اسم الكتاب الحقيقي أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر اسمه "المسند الكبير"
2. أقوال الإمام ابن حزيمة يدل على أن الكتاب مختصر من كتاب آخر. كما يذكر الإمام في بداية كل كتاب: المختصر من المختصر من المسند، فمثلا يقول في الصفحة 3: كتاب الوضوء، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (17).

الكلمة التي افتتح بها عنوانه : مختصر المختصر(18).

اعتدنا أن يصف البخاري كتابه بالمختصر، مسلم يقول المسند الصحيح المختصر، فلما يقول ابن خزيمة مختصر المختصر؟

مع أن الواقع إنه أوسع من صحيح البخاري، ومن صحيح مسلم تجد أن الأحاديث فيه أكثر من عدد الأحاديث في الصحيحين فما هو هذا الداعي ؟

بعض الباحثين ظن أن لابن خزيمة كتابين في الصحيح أحدهما المسند الكبير، وهذا هو الكتاب الأصلي، وأما كتابه الموجود لدينا فهو مختصر من ذلك الكتاب، لكن هذا التوجيه ليس صحيحاً لأن المسند الكبير لابن خزيمة لم يشترط فيه الصحة ويدل على ذلك عبارات لابن خزيمة أوردها في صحيحه مثل قوله في أحد المواطن: ذكر حديثاً ثم قال خرّجت طرق أخبار ابن عباس في كتابي الكبير، ولست أحفظ في تلك الأخبار إسناداً ثابتاً من جهة النقل، فهنا يصرح أن حديث ابن عباس هذا قد استوعب طرقه في كتابه الكبير مع أنه ليس في تلك الأسانيد إسناد ثابت، وهذا يبين أن هذا الكتاب لم يقصه بالصحيح، وله أيضاً أكثر من موطن قال : هي عبارات تدل على أن كتابه المسند الكبير ليس خاصاً بالصحيح، وإنما هو كتاب يشمل فيه الصحيح وغيره .

إذن ما هو مقصوده من مختصر المختصر(19)؟

يقول حاتم شريف: الذي يبدو ويظهر لي أنه أراد أن يؤكد على المعنى الذي انتقد على البخاري، ومسلم من أنهما يُطَرِّقان لأهل البدع أي يقولوا بأنه لا يصح إلا هذا القدر، يعني لما قال البخاري المختصر ما نفع وزعم بعض الناس أن كل الصحيح موجود في صحيح البخاري، ومسلم قال المختصر، ولا أفاد فظن بعض الناس أن مسلم يعتقد أن كل الصحيح في كتابه، فهذا رأى أن كلمة مختصر لا تكفي، فقال : " مختصر المختصر "، حتى يبين أنه لم يزعم، ولم يدعي أنه سيحصر الصحيح كاملاً في عبارة صريحة وتكون أول كلمتين في عنوان الكتاب مختصر المختصر، ثم يقول من المسند الصحيح، وتكلمنا عن المسند بما فيه الكفاية الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء السند، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي سنذكرها بمشية الله هذه كلها داخلة تحت شرط الصحيح (20).

هل الكتاب يوجد كاملاً أو ناقصاً؟

والصحيح أن كتاب "صحيح لإبن خزيمة" لا يوجد كاملاً في أيدينا بل أكثره مفقود حتى الآن ويدل عليه:

قال الإمام الدمياطي: "إن كتاب صحيح ابن خزيمة لم يقع له منه إلا ربعه الأول فقط" (21).

وكذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكر الكتاب من ضمن "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" والحال أن الكتاب يشتمل على أحد عشر كتابا فبين السبب تلميذه ابن فهد المكي فقال:

"انما زاد العدد واحداً لأن الصحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه فقط"(22).

عدد أحاديثه:

عدد أحاديث الكتاب حسب ترقيم المطبوع ٣٩٧٠ حديثاً. وهذا في الجزء المتبقي الذي يمثل ربع الكتاب من كتاب الوضوء حتى كتاب المناسك.

ولوكان كاملاً وفيمكن أن يكون عدد الأحاديث اكثر من عشرة آلاف على أقل اور تسعة آلاف بدون المكرر، وهذا يدل على أن أوسع بكثير من صحيح البخاري ومسلم (23).

شرط ابن خزيمة حيث اشترط الصحة في كتابه لكن ما هو شرطه في الصحة ؟

قال عبد الجديع: التزم فيه جمع الصحيح والحسن من الحديث على وفق شروط .

وعلم شرطه من تسميته لكتابه : " المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل ، من غير قطع في السند ، ولا جرح في النقلة "(24).

قال الخطيب : " شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده ، بنقل العدل عن العدل ، إلى النبي صلى الله عليه وسلم (25).

وجدنا أن الحافظ بن حجر قد تعرض لشرط ابن خزيمة في صحيحه في كتاب النكت فنريد أن ننقل كلام ابن حجر ثم ندرسه، ونرى هل هذا الكلام يسلم أم يحتاج إلى إعادة نظر؟

لما ذكر ابن الصلاح عليه رحمة الله أن الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يستفاد من تصحيحات الأئمة الذين جاءوا بعد صاحبي الصحيح ضرب أمثلة من هؤلاء العلماء الذين نستفيد أحكاماً جديدة منهم بالصحة على بعض الأحاديث سوى ما أخرجه الشيخان سمى من بينهم ابن خزيمة في صحيحه، فتعقبه الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح، تعقب ابن الصلاح في هذا الرأي حيث قال :

ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين، وفي كل ذلك نظر هذا كلام الحافظ.

يقول: أما النظر الأول، فلم يلتزم ابن خزيمة، وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهم الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرَّح ابن حبان بشرطه، و حَاصِله أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي هذا شرط ابن حبان الآن يقول، فإن كان يروي من حفظه، فليكن عالماً

بما يحيل المعاني يقول: فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة الآن الكلام على ابن حبان يقول إن ابن حبان لا يشترط في الصحيح إلا الاتصال، والعدالة، ولا يشترط الضبط , ولا عدم الشذوذ , ولا عدم العلة يقول : وهذا وإلا لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه، فهو إن وجده كذلك أخرجه , وإلا فهو ماش على ما اصَّل يعني إذا وجد الحديث وجدت فيه هذه الشروط فيخرجه في الكتاب، ولكن لو لم يجد في الحديث هذه الشروط، فإنه على أصله يخرجه في كتابه يقول لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه، ثم يقول عن ابن خزيمة يقول: وسمَّى ابن خزيمة كتابه المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقل , وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء، لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله ...إلخ كلامه.

هنا يقرر الحافظ ابن حجر أن ابن خزيمة مثل ابن حبان، إنما يشترط العدالة، والاتصال ولا يشترط الضبط، ولا نفي العلة، ولا نفي الشذوذ فهل هذا الكلام صحيحاً بالنسبة لابن خزيمة ؟ ابن حبان يكون له لقاء منفصل(26).

منهجه في تأليف الكتاب:

استعمل الإمام منهج الإملاء في تأليف كتابه للأحاديث النبوية. ويدل عليه قوله في كتاب التوحيد ص رقم 38 " وقد أمليته في كتاب الإيمان ". وقال في صفحة رقم: 80 " قد أمليته في كتاب الدعاء".

وهناك أمثلة كثيرة تركتها خوفاً من التطويل، يذكر فيها ابن خزيمة املاءه على الطلاب، ويمكننا ان نستنتج في ضوء هذه النصوص انه كان يقوم باملاء على طلابه (27).

ترتيب الكتاب:

1. فرتبه الإمام على أبواب الفقهية غير طريقة المسانيد.
2. ورتب كتابه على ثلاثة فروع يعني أصل وفرع وتحت الفرع فروع فأول شيء "الكتاب" ثم يضع تحت الكتاب يسميه "جماع الأبواب" ثم تحت جماع الأبواب يضع تفاصيل الأبواب.
3. يقول الإمام في بداية كل الكتاب "مختصر من المختصر من المسند الصحيح" وهذا في بداية الكتاب ولم يقل في كل كتاب داخل الصحيح.

منهجه في صحيحه:

1 . يستنبط النقاط الفقهية ويعنون بها مثل الإمام البخاري رحمه الله (28).

مثال: قوله: "باب ذكر إسقاط فرض الجمعة على النساء، والدليل على أن الله عز وجل خاطب بالأمر بالسعي إلى الجمعة، عند النداء بها في قوله: {يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة} الرجال دون النساء، إن ثبت هذا ا لخبر من جهة النقل. وإن لم يثبت فاتفاق العلماء على إسقاط فرض الجمعة على النساء كاف من نقل خبر الخاص فيه"أهـ (29).

2 . يقطع الأحاديث الطويلة، وله أمثلة كثيرة.

3 . يتكلم في بعض الرجال جرحاً وتعديلاً.

مثال: قوله عن حجاج الصواف متين يريد : أنه ثقة حافظ (30).

وقوله: "عاصم العنزي وعباد بن عاصم مجهولان لا يدري من هما؟"؛ فهذا جرح منه – رحمه

الله – (31).

4 . ينص على عدم السماع من بعض شيوخه.

مثاله: قوله: "عبدالرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ولا من عبدالله بن زيد بن عبدربه صاحب الأذان، فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابته" (32).

5 . يشر إلى أوهام الثقات.

أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا أبو موسى محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض قال : حدثني أبو سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهما يتحدثان فإن الله عز وجل يمقت على ذلك.

أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر حدثنا به محمد بن يحيى حدثنا سلم بن إبراهيم – يعني الوراق – قال : حدثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن عياض بن هلال بهذا الإسناد نحوه.

قال ابن خزيمة: وهذا هو الصحيح هذا الشيخ هو عياض بن هلال روى عنه يحيى بن أبي كثير غير حديث وأحسب الوهم من عكرمة بن عمار حين قال : عن هلال بن عياض(33).

6 . ومن منهجه إزالته للمشكل ورفعه للتعارض.

مثال: ما ذكره بقوله: "باب ذكر أبواب ليلة القدر والتأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيها ما يحسب كثير من حملة العلم ممن لا يفهم صناعة العلم أنها متهاترة متنافية، وليس كذلك هي عندنا بحمد الله ونعمته، بل هي مختلفة الألفاظ متفقة المعنى على ما سنبينه إن شاء الله" (34).

7 . ومن منهجه إزالته لالتباس اسم راو باسم راو آخر وذكره اسم الرجل بتمامه إن ذكر في الإسنا بكنيته أو لقب أو نحو آخر.

أخبرنا أبو طاهر أخبرنا أبو بكر ثنا علي بن حجر السعدي ثنا إسماعيل – يعني ابن جعفر – ثنا العلاء – وهو ابن عبد الرحمن – وحدثنا بشر بن معاذ العقدي (35).

8 . وينص على عدم سماع بعض الرواة من آخرين. تقدم في الرابع.

9 . يبين علل الخفية في الأحاديث.

مثاله: حديث رواه خالد الحذاء، عن رجل، عن أبي العالية، عن عائشة – رضي الله عنها – في دعائه صلى الله عليه وسلم في سجود التلاوة الذي فيه: "اللهم إني لك سجدت، وبك آمنت، وعليك توكلت، سجد وجهي لله الذي خلقه..." إلى أخر الحديث.

قال ابن خزيمة: "هكذا رواه إسماعيل بن إبراهيم بن علية عن خالد – يعني خالد الحذاء–، ورواه عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وخالد بن عبدالله الواسطي، كلاهما عن خالد الحذاء عن أبي العالية عن عائشة، بإسقاط الراوي بين خالد الحذاء وبين أبي العالية" (36).

10. يفسر الألفاظ الغريبة من الحديث.

مثاله: ما ذكره عن سهل بن سعد "أن منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أثل الغابة"، ثم قال ابن خزيمة:

"الأثل هو الطرفاء" (37).

11 ـ يرّد رواية المدلسين.

أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا أحمد بن سعيد الدارمي و محمد بن عثمان العجلي قالا حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان لرسول الله صلى الله عليه و سلم ثلاثة مؤذنين بلالا و أبو محذورة و عمرو بن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يغرنكم وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد.

قال ابن خزيمة: أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة فإن فيه نظر لأني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود (38).

وأبوإسحاق هذا هو السبيعي، وهو مذكور وموصوف بالتدليس، وبعض العلماء يحتمل تدليسه، فبين ابن خزيمة أن منهجه رد تدليسه، وهذا من شدة تحريه – رحمه الله –.

12 ـ ابن خزيمة يتوقف في الحكم ـ على الأحاديث المنتقدة عنده ـ بالصحة وقد يبين السبب(39).

كلام بعض أهل العلم في مرتبة ومكانة صحيح ابن خزيمة بين كتب الصحاح عمومًا (40):

فمن أول من وقفت عليه تكلم عن منزلة صحيح ابن خزيمة الخطيب البغدادي، فقد عدَّ الخطيب البغدادي كتاب ابن خزيمة بعد الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، طبعًا ليس يقصد إن مرتبة تصحيحه دون هؤلاء جميعًا، لكن هو كان لأنه لم يكن يتكلم عن مراتب التصحيح، وإنما يتكلم عن أمهات كتب السنة، ما هي أهم كتب السنة ؟ هو لا يتكلم عن مراتبها في التصحيح، وإنما يتكلم عن أهم كتب السنة، فابتدأ بالكتب الخمسة، ولم يذكر ابن ماجة، لأن ابن ماجة لم يُلحق بالكتب الستة إلا متأخرًا نوعًا ما، فالمقصود أنه ذكر الكتب الخمسة، وهي: صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ثم أتبعها مباشرة بصحيح ابن خزيمة ونص على أن ابن خزيمة قد اشترط الصحة في هذا الكتاب .

الخطيب نصَّ على ذلك في كتابه " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع "(41).

المؤلفات حول صحيح ابن حزيمة:

هناك بعض المؤلفات التي ألفت حول صحيح ابن حزيمة فهي:

حول طباعته:

الخدمة المهمة هي أن الكتاب طبعت وحققت في هذا الزمان. وطبعت الكتاب بطبعة وحيدة هي من "المكتب الإسلامي" في الأصل غير طبعة بشاورية. لم يطبع صحيح ابن حزيمة سوى هذه الطبعة التي بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي وعليه تعليقات للشيخ الألباني رحمه الله مع ذلك أن هذه الطبعة مليئة بالأخطاء المطبعية والتصحيفات والسقط وما إلى ذلك(42).

حول رجاله:

"اكمال تهذيب الكمال" لإبن الملقن. قام ابن الملقن باختصار تهذيب الكمال للحافظ المزي وذيل عليه برجال ستة كتب أخرى وهي: مسند أحمد، وصحيح ابن حزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني(43).

حول أطرافه:

" اتحاف المهرة بأطراف العشرة " لإبن حجر. ذكر فيه أطراف أحاديث عشرة كتب من كتب السنة، ومنها صحيح ابن حزيمة، وبالتتبع وحد أن عددها أحد عشر كتاباً وإنما زاد العدد واحدا لأنه لم يعتد بصحيح ابن خزيمة لكونه لم يوجد منه سوى قدر ربعه فقط(44).

حول فهرسته:

"فهارس صحيح ابن حزيمة"، لمحمد أيمن بن عبدالله الشبراوي(45).

حول تصحيح أغلاطه:

" النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن حزيمة من التصحيف والسقط " لعبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم. ويظهر من العنوان أنه يقوم بتتبع الأسانيد فقط، وبيان الخطأ فيها ووجه الصواب.

هل يُسلم لجميع ما في صحيح ابن خزيمة بالصحة؟

وللجواب عن هذا السوال نرجع إلى كلام الأعظمي وهو محقق الكتاب وكلام معتبر جدا، حيث يقول(46):

"أن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحن، بحيث يمكن القول بأن كل ما فيه صحيح، بل فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، والضعيف جدا، وهذا يتضح لمن سبر الكتاب لكن نسبة الضعيف به ضئيلة جدا إذا قورنت بالصحيح والحسن."

وقال أيضا: " وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها الضعف الشديد إلا نادراً".

وقال ابن حجر رحمه الله: فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن(47).

و قال طاهر الجزائري: ومن الكتب المصنفة في الصحيح المجرد صحيح الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة وهو شيخ ابن حبان القائل فيه ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كان السنن كلها بين عيينه غيره.

وصحيحه أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد وقد فقد أكثره من زمان (48)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى 748 هـ ،مؤسسة الرسالة، بيروت (365/14)، وتذكرة الحفاظ ، الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى 748 هـ ،دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،(720/2).

(2) انظر: سير أعلام النبلاء، 365/14 وتذكرة الحفاظ (720/2).

(3) تذكرة الحفاظ, (720/2).

(4) تذكرة الحفاظ (721/2)

(5) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى ، مكتبة الرشد – الرياض (3 / 831 ت 732).

(6) (باب القول في تعارض الاخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح) الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي (1 / 433).

(7) النكت على كتاب ابن الصلاح– ابن حجر , أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ) , عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – , (2 / 686).

(8) مناهج المحدثين (كتب السنة), الدكتور / سعد بن عبد الله الحميد(حفظه الله) , دار علوم السنة (1 / 43).

(9) الخامسة : أفضلهم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر. ثم إن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي وقدم أهل الكوفة من أهل السنة عليا على عثمان وبه قال بعض السلف منهم سفيان الثوري أولا ثم رجع إلى تقديم عثمان روي ذلك عنه وعنهم الخطابي. وممن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن إسحاق بن خزيمة. وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية معتمد (1 / 307).

(10) الباعث الحثيث (ص:183).

(11) أصول الدين لأبي منصور البغدادي (ص:304). عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام , ناصر بن علي عائض حسن الشيخ . مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية (1 / 261).

(12) سير أعلام النبلاء 457/16.

(13) منهاج السنة , 1 /166

(14) مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله، ص (111).

(15) سير أعلام النبلاء، (365/14)، وتذكرة الحفاظ (720/2).

(16) مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى : 643هـ) , دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت (ص:24–25).

(17) كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه و سلم من غير قطع في أثناء الإسناد و لا حرج في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى صحيح ابن خزيمة (ج 1 ص 3)، مصادر السنة ومناهج مصنفيها للدكتور حاتم شريف العوني.

(18) مصادر السنة ومناهج مصنفيها للدكتور حاتم شريف العوني.

(19) مصادر السنة ومناهج مصنفيها للدكتور حاتم شريف العوني.

(20) مصادر السنة ومناهج مصنفيها للدكتور حاتم شريف العوني.

(21) انظر: لحظ الألحاظ لأبن فهد , أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي , دار الكتب العلمية (ص: 333).

(22) مقدمة ابن الصلاح، (ص:24-25).

(23) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني الشريط الخامس (ص: 12).

(24) تقدمة الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي. , (1/ 241).

(25) أخرجه ابن عساكر في " تاريخه " (63 / 291 _ 292) بإسناد صحيح، وراجع تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع (3 / 128).

(26) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني الشريط الخامس ص 12.

(27) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني الشريط الخامس ص 12.

(28) باب إيجاب الكفارة على المجامع في الصوم في رمضان بالعتق إذا وجده أو الصيام إذا لم يجد العتق أو الإطعام إذا لم يستطع الصوم صحيح ابن خزيمة , محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري , المكتب الإسلامي - بيروت (ج 3 ص 216).

(29) انظر: صحيح ابن خزيمة (3/111-112).

(30) صحيح ابن خزيمة (ج 2 ص 311 ح1376).

(31) انظر: المرجع السابق (1/239)

(32) انظر: صحيح ابن خزيمة (1/199).

(33) صحيح ابن خزيمة (ج 1 ص 39 ح 71)

(34) انظر: المرجع السابق (3/319)

(35) صحيح ابن خزيمة (ج 1 ص 6 ح 5).

(36)انظر: صحيح ابن خزيمة (1 / 2283). انظر ايضا: مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله ص 124.

(37) انظر: صحيح ابن خزيمة (3/141).

(38)صحيح ابن خزيمة (1 / 212).

(39) انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله ص 124.

(40) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني الشريط الخامس ص 12.

(41) ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسوي وأبي عيسى الترمذي وكتاب محمد بن اسحق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه اخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم كتب المسانيد الكبار مثل مسند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحق بن ابراهيم المعروف بابن راهويه وأبي بكر عبد الله وأبي الحسن عثمان ابني محمد بن أبي شيبة العبسي وأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي وعبد بن حميد الكشي وأحمد بن سنان الواسطي. الجامع لأخلاق الراوي (ج 2 ص 185 ح 1562). انظر:

مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني الشريط الخامس ص 12.

(42) انظر: مناهج المحدثين لسعد آل حميد ص 144

(43) نقله السخاوي، انظر:الضوء اللامع 102/6.

(44) انظر: مناهج المحدثين لسعد آل حميد ص 130.

(45) المرجع السابق ص143.

(46) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة لدكتور مصطفى الأعظمي. ومناهج المحدثين لسعد ص 119.

النقد على ابن حزيمة بسبب التوثيق لبعض الرواة المجهولين: هناك بعض النقاد ينتقدون على الإمام ابن خزيمة رحمه الله على أن ابن خزيمة يوثق بعض

الرواة المجهولين فيمكن الرد على هذا الإنتقاد من عدة وجوه: أن ابن خزيمة هو إمام الناقد من أئمة الجرح والتعديل وذو معرفة بالرواة واذا يوثق

أحد فهو يعرفه فهذا من خدمته. توثيق الإمام يخرج الراوي المجهول من جهالة العين، وأما جهالة الحال فهذه الحالة تريد أمور اخرى.

من يوثقه الإمام فهو ليس مجهولاً عنده. توثيق المجاهيل من قبل الإمام هي من خبرة الإمام ليس غفلته، وهذا توثيق مقبول وليس توثيق ابن حبان مثله.

(47) النكت على كتاب ابن الصلاح ابن حجر (1 / 270)، ومن أمثلة ما أورده في صحيحه وهو لا يرتقي عن درجة الحسن حديث رقم 517، وحديث 544 و566. بل يروي فيه أحاديث ضعيفة، انظر حديث رقم 498، وحديث 556، فإن فيه مصعب بن ثابت الزبيري لين الحديث، وحديث 560 وفيه مطر الوراق صدوق كثير الخطأ.

(48) توجيه النظر إلى أصول الأثر , طاهر الجزائري الدمشقي , مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب (1 / 344).